

مع مؤيدي المجاز ومنكريه

للدكتور حميد آدم توييني

تقديم:

كثيرة هي الكتب التي ذكرت المجاز، وتطرقت الى وجوده أو عدمه في اللغة، ومع اتساع ذلك الموضوع في كتب الأقدمين فإنه يحتاج الى أكثر من دراسة، وخاصة ما تعلق منه بمسألة وجوده بين الرفض، والقبول، وذلك يتسع، ويختلف باختلاف اتجاهات الباحثين القدامى ومذاهبهم، فضلاً عن اختلافه عند الطوائف الاسلامية. ومع هذا وذاك، سنوجز، ما توصلنا اليه، بعد مراجعة، لما وقع تحت ايدينا من كتب لغوية وبلاغية ابتداءً بكتاب سيويه (ت ١٨١هـ)، وانتهاءً بمعترك الاقران للسيوطي (ت ٩١١هـ)، على أن نؤكد كون الموضوع جديراً بالبحث واطالة التمعن بمراجعة كتب التفسير، والكتب اللغوية والبلاغية.

المجاز لغة:

اختلف اللغويون في جذر لفظ المجاز، فذهب الخليل (ت ١٧٥هـ) وغيره الى أنه أخذ من (جوز) حيث تقول «جُزْتُ الطريقَ جوازاً، ومجازاً، وجُوزاً». والمجاز: المصدَّرُ والمَوْضِعُ، وهو وسط الشيء^(١)، على حين

(١) ينظر العين (تحقيق د. مهدي المخزومي والسمراي) ١٦٤/٦ / جوز والذين ابدوه الزمخشري في أساس البلاغة ط (ورفاند) ١/٦٩ / وابن منظور في اللسان ٥/٣٢٩ / (جوز).

نجدُ أن ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) يذكر ان (جوز) اصلان: احدهما قطع الشيء، والآخر وسطه؛ فأما الوسط (فَجَوْز) كل شيء وسطه، ومنه أخذت الجوزاء، وسميت بذلك الاسم لأنها تعترض وسط السماء، اما الأصل الآخر فهو «جُزْتُ الموضع، اي سرت فيه واجزته خلفته وقطعته. واجزته نفذته. قال امرؤ القيس:

فلما اجزنا ساحة الحي وانتحي بنا بطن خبت ذي قفافٍ عقنقل^(١)
وأيد رأيه الاخير في كتابه الثاني (الصاحبي في فقه اللغة) حيث قال «وأما المجازُ فماخوذٌ من جاز يجوز»^(٢).

والاختلاف الاشتقائي امتد ايضاً الى دلالة اللفظ، فعلى حين نرى الحاتمي (ت ٣٥٧هـ) يقول إن معناه طريق القول ومأخذه جزت مجازاً» كما يقال «قمت مقاماً»^(٣)، يقول العلوي (ت ٧٤٥هـ) إن المجاز مَفْعَلٌ، واشتقاقه إما من الجواز الذي هو التعدي في قولهم «جُزْتُ موضع كذا» اذا تعديته أو من الجواز الذي هو نقيض الوجوب، والامتناع، وهو في التحقيق راجع الى الاول، لأن الذي لا يكون واجباً، ولا ممتنعاً يكون متردداً بين الوجود والعدم»^(٤).

ونخلص من كل ما ذكر الى أنه مشتركٌ لفظي بين معان ثلاثة: اسم زمان يدل على وقوع الحدث، ولم يقل به أحد^(٥)، أو مصدر ميمي من

(١) معجم مقاييس اللغة ١/٤٩٤ / جوز.

(٢) الكتاب المذكور (ط المؤيد) / ص ١٦٨.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢/٢٥٦.

(٤) الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ١/٦٣.

(٥) المجاز واثرة في الدرس اللغوي ١٧٥.

الجواز، وهو الانتقال من حالٍ الى غيرها^(١)، أو اسم مكان، وهو الذي يجاز فيه، كالمعاج، والمزار، واشباههما^(٢). ويبدو أنَّ المعنى الثاني هو ما ذهب اليه اللغويون والبلاغيون في بحثهم للمجاز.

المعنى الاصطلاحي:

إنَّ الإشارة الى ظاهرة المجاز قديمة عرفها العرب من أقدم العصور^(٣)، ولكنَّ عندما تناولها الباحثون العرب والمسلمون القدامى بعد عصر التدوين، اختلفوا في تحديد وجود المجاز، وتحديد مفهومه الاصطلاحي، وإنَّ اتفقوا في دلالة على الانتقال بالنسبة لمن أيد وجوده منهم؛ فذكر ابن جنبي (ت ٣٩٢هـ) أنه «ما لم يقرَّ في الاستعمالات على اصل وضعه في اللغة»^(٤)، كما ذكر عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) بأنَّه «كلُّ كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها، لملاحظة بين الثاني والأول»^(٥)، ورأى السكاكي (ت ٦٢٦هـ) «أنَّ الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع»^(٦)، وقال عنه ابن الاثير (ت ٦٣٧هـ) «ما أريد به غير المعنى الذي وضع له في أصل اللغة»^(٧)، وتحدث عنه الزملكاني (ت ٦٥١هـ) فأشار الى أنه «ما استعمل فيما لا يفهم منه عند الاطلاق لعلاقة مع قيام القرينة»^(٨)، ووضَّحه العلوي (ت ٧٤٥هـ)

(١) اسرار البلاغة ٣٩٨.

(٢) المثل السائر ١/١٠٥.

(٣) البحث البلاغي عند العرب / د. احمد مطلوب / الموسوعة الصغيرة / رقم ١١٦ ص ١١ وما بعدها.

(٤) الطراز ١/٦٧.

(٥) اسرار البلاغة ٣٩٨.

(٦) مفتاح العلوم ٥٨٩.

(٧) المثل السائر (ط عبدالحميد) ١/٥٨.

(٨) البرهان الكاسف عن اعجاز القران ٩٩.

بالتعدي والعبور «وانتقال الجسم من حيزٍ الى حيزٍ آخر»^(١)، وأشار ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) الى كونه «اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولاً بقريئة»^(٢)، نستنتج من خلال استعراضنا لآراء بعض اللغويين والمفسرين والبلاغيين له أن مفهومه غير مستقر المعنى، إلا أن دلالة اللغوية هي المقصودة، فتفسيره الاصطلاحي متسلسل عن اصله اللغوي، وهو العبور والاجتياز والتخطي من مكان الى آخر؛ وذلك يبين أن هناك علاقة صميمية بين الدلالة اللغوية والمفهوم الاصطلاحي، فكما أن المرء يجتاز مكانه وينتقل بخطاه من محل الى آخر، فكذلك تنتقل الكلمة وتجتاز موضعها الى موضع آخر، اي تذهب من معنى الى معنى آخر جديد، لكونها استعملت في غير ما وضعت له. أي أن «المجاز تطوير لدلالة اللفظ، وتحميله من المعاني المستحدثة ما لا يستوعبه نفس اللفظ في أصل وضعه»^(٣). وذلك الأمر قد اقره العلوي عندما قال بعد رده على منكري المجاز: «وعلى هذا لا يكون استعماله في اللفظ المنتقل عما كان عليه في الأصل لا يليق إلا مجازاً»^(٤)، وبذلك يكون هذا المفهوم الاساس المادي المحسوس عند من جاء بعده من بلاغيين ولغويين حلاً لهم اقرار المجاز وتأييده.

المؤيدون للمجاز:

مرّ بنا أن مصطلح المجاز اختلف في تحديد معناه. ويبدو أن ذلك الاختلاف قد انتقل الى حقيقة وجوده أو عدمه، فكان لا بُدّ لمن يُريد أن يخوض في موضوعه أن يتجسّم معاني الصعوبة والتعقيد في تجسيد أفكار

(١)، الطراز / ١ / ٦٨.

(٢)، مختصر الصواعق المرسله ٢٧٩.

(٣) الصورة الفنية في المثل القرآني ١٥٠.

(٤)، الطراز / ١ / ٦٩.

المؤيدين أو المعارضين له، إذ عليه أن يحلل الافكار التي طرقها علماء اللغة والبلاغة، فضلاً عن المفسرين للقرآن، وعلماء المذاهب والطوائف، وذلك يحتاج الى طول تأمل، والى متسعٍ من الوقت، لذلك حددنا احكامنا على المشهورين ممن بَحَث في ذلك الموضوع الثر، فبدأ الحديث بمن لمَح للمجاز عل أنه آيدُهُ، ثم خلص الى ظهور التأييد واضحاً عندما استقر المصطلح المجازي، وبدت دلالته مقيدة لمصطلحه. أما المحدثون فلم نتطرق الى ما ذكروه، لأنهم لم يكونوا إلا مكررين لما أقره علماءنا العرب والمسلمون القدامى، لكون المصطلح استقر على أيديهم، ولا نجد من حاجةٍ الى ذكرهم^(١)، فبدأ اذن بـ:

سيويه (ت ١٨١هـ):

اشار سيويه الى المجاز في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى حيث قال: «لاتساعهم في الكلام وللإيجاز والاختصار. فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ وكم غير ظرفٍ لما ذكرت لك في الاتساع والإيجاز، فتقول صيدٌ عليه يومان، وإنما المعنى صيدٌ عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واحدة ولذلك وضع السائل كم غير ظرفٍ»^(٢) ومثله في الاتساع قوله عز وجل: «ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً»^(٣) فلم يشبهوا بما ينعق وإنما شَبَّهوا بالمنعوق به، وإنما المعنى مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام، والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى»^(٤)،

(١) ينظر مثلاً الصورة الفنية في المثل القرآني ص ١٥٠ وما بعدها.

(٢) الكتاب لسيويه ١/١٠٨.

(٣) سورة البقرة آية ١٧١.

(٤) الكتاب ١/١٠٨-١٠٩.

نخلص من قوله أنه لم يقف على المعنى الظاهري للنصوص، لأن الأمر يؤدي به الى اختلال فيما يريد أن يعرضه، وبذلك أول الالفاظ والتراكيب بادخالها في المعاني المجازية بقوله ان العرب تعمل ذلك للاتساع والايجاز في كلامها ويبدو أن التفكير في المعنى المجازي للالفاظ لم يقتصر على سيبويه بل قال فيه علماء لغويون آخرون؛ فهذا الفراء (ت ٢٠٧هـ) قد تناول المعنى المجازي في كتابه (معاني القرآن)، فذكر في تفسيره قوله تعالى «واشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم»^(١) الى أن الله سبحانه اراد به حب العجل، ومثله ايضاً عندما قال (ومما تحذفه العرب كثيراً) من ذلك قول الشاعر:

حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقاً وَمَا هِيَ ، وَتَبَّ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ
ومعنى بغام : عناق .

وذلك يبين لنا أن الفراء أو كل امر المعنى الى المجاز، وإن لم يصرح به، ويبدو أن اللفظة استعملت أول مرة في البحث البلاغي واللغوي في بداية القرن الثالث الهجري، وإن لم تكن دالة على مفهوم المجاز فعلاً، ولعلّ ابا عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ) أول من استخدمها في عنوان لكتابه «مجاز القرآن»، اذ ذكر المؤرخون أن ابراهيم بن اسماعيل الكاتب احد كتاب الفضل بن الربيع، سأل ابا عبيدة عن معنى آية من القرآن الكريم، فأجاب السؤال، واعتزم أن يؤلف كتاباً في المجاز اسماه (بالاسم) الذي ذكرناه^(٢)، غير «أنه لم يكن يدل على مفهوم المجاز الذي هو قسيم الحقيقة، وإنما قصد به ما يعبر عن الآية، لتدل على كل ما تجوز فيه، وخرج

(١) سورة البقرة آية ٩٣ .

(٢) معاني القرآن ١/٦٢ .

(٣) «مجاز القرآن ١/١٦ المقدمة : وانظر القصة في ١٣٦/٥ من كتاب وفيات الاعيان وص ٥٥ من كتاب المجاز في البلاغة العربية .

عن المعنى الأصلي للكلمة»^(١).

ومن اللغويين الذين اشاروا الى المجاز، وإن لم تكن آراؤهم واضحة فيه، الاصمعي ابو سعيد عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦هـ) حيث قال: «فللعرب امثال واشتقاقات وأبنية، وموضعُ كلام يَدُلُّ عندهم على معانيهم وإرادتهم، وتلك الالفاظ مواضعُ آخر، ولها حينئذٍ دلالاتُ آخر، فمن لم يعرفها جَهَلٌ تأويل الكتاب والسنة، والشاهد والمثل»^(٢)، ثم أنه ذكر في مصدر آخر أن كلام العرب إنما هو مثال شبه الوحي»^(٣)، نستشف مما ذكره الاصمعي من اقواله أنه يؤيد المجاز ويذهب اليه على الرغم مما ذكر من كونه قد غضب على ابي عبيدة في تأليفه لكتابه المجاز^(٤)، وعندما يتقدم بنا الزمن نجد الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) يتعرض لمسألة المجاز بشيء من الوضوح، وإن كان الأمر عنده، غير جلي في تحديده لدلالة المجاز، وذلك يظهر مما بثه من اقواله في كتابيه (البيان والتبيين) و(الحيوان)، فجاء في احد اقواله وهو يفسر قوله تعالى «وهذا نزلهم يوم الدين»^(٥) «العذاب لا يكون نزلاً، ولكن لما قام العذاب لهم في موضع النعيم سمي باسمه وحُمِلَ على هذا قول الشاعر:

فقلت أطمعمني عمير تمرًا فكان تمرِي كهرةً وزبيرا

والتمر لا يكون كهرة، ولا زبر ولكنه على ذا»^(٦). وقال ابو النجم فيما

(١) تطور دراسات المجاز القرآن واثراها في البلاغة العربية ١٤٠.

(٢) الحيوان ١٥٣/١-١٥٤.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢/٢٥٦.

(٤) مجاز القرآن ١٧/١ مقدمة المحقق.

(٥) سورة الواقعة آية ٥٦.

(٦) البيان والتبيين ١/١٥٣.

هو ابعد، ووصف العير، والعيوراء، وهو الموضع الذي يكون فيه الاعيار بقوله:

وظل يوفي الأكم ابن خالها

فهذا مما يدل على توسعهم في الكلام، وحمل بعضه على بعض، واشتقاق بعضه من بعض»^(١).

ثم جاء في كتابه الحيوان:

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال «نعمت العمّة لكم النخلة خلقت من فضلة طينة آدم» وهذا كلام صحيح المعنى لا يُعِيه إلا مَنْ لا يعرف مجاز الكلام»^(٢)، وبمراجعة ما كتب الجاحظ نلاحظ أنه سجل الكثير من المصطلحات المجازية، كالاستعارة، والتشبيه، والايجاز، والسجع، والتلاؤم. والمجاز عنده استعمال اللفظ في غير حقيقته، توسعاً من أهل اللغة^(٣)، ويبدو أن مسألة التأييد للمجاز والرفض او الانكار كانت واضحة عندما تقدم الأمر بالتأليف، فنجد ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) يذكر المجاز في كتابه تأويل مشكل القرآن، فيبدأ بكل مَنْ عرف المجاز من الناس، ويتطرق الى ذكر اصحاب المذاهب والأديان فيقول: «واما المجاز، فمن جهته غلط كثير من الناس في التأويل، وتشعبت بهم الطرق، واختلفت النحسل، فالنصارى تذهب في قول المسيح: في الأنجيل، ادعو ابي، واذهب الى ابي، واشباه هذا الى ابوة الولادة؛ ولو كان المسيح قال هذا في نفسه خاصة دون غيره ما جاز لهم أن يتأولوه، هذا التأويل في الله، تبارك وتعالى عما يقولون علواً كبيراً مع سعة المجاز»^(٤)، وهكذا يستمر مع بقية المذاهب،

(١) المصدر السابق ١/٢٢٩-٢٣٠.

(٢) الحيوان ١/٢١٢.

(٣) ثلاث رسائل في اعجاز القرآن / تعليقات واطافات ص ١٤٨.

(٤) تأويل مشكل القرآن / ١٠٣.

وينصرف بعدها الى ما ورد عن العرب حيث يقول «وكانت العربُ تسمي الارض أماً لأنها مبتدأ الخلق، واليها مرجعهم، ومنها اقواتهم وفيها كفايتهم»^(١)، ويؤيد ابن قتيبة المجاز لأنه يُعدُّ انكاره طعناً في القرآن، ولا يقتصر تأييد وجوده عنده في القرآن بل شمل اللغة عموماً فقال: «واما الطاعنون على القرآن بالمجاز، فإنهم زعموا أنه كذبٌ لأنَّ الجدار لا يردُّ، والقرية لا تسأل، وهذا من اشنع جهالاتهم، وأدلتها على سوء نظرهم، وقلة افهامهم، ولو كان المجاز كذباً، وكلما ينسبُ الى غير الحيوان باطلاً، كان أكثر كلامنا فاسداً، لأننا نقول نبت البقل، وطالت الشجرة، واينعت الثمرة، واقام الجبل، ورخص السعرة؛ والله تعالى يقول «فاذا عَزَمَ الأمرُ»^(٢)، وإنما يُعزَمُ عليه»^(٣)، وربط ابن قتيبة بين المجاز والاستعارة لأنه رأى أنَّ أكثر المجاز يقع فيها^(٤)، وبذلك بدت لنا أول اشارة لمسألة التأييد او الانكار، وبها يكون المفهوم الاصطلاحي قد بدا واضحاً في مدلوله عند ابن قتيبة، بيد أن ذلك الوضوح دخل في الغموض والاتساع مرةً اخرى عندما تطرق الى المجاز عبدالله بن المعتز (ت ٢٩٦هـ-)، فقرنه باستعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عُرف بها، مثل أم الكتاب، ومثل جناح الذل، ومثل قول القائل: «الفكةُ محُّ العمل، فلو كان قال لُبُّ العمل لم يكن بديعاً»^(٥). وهذا هو مفهوم المجاز، بيد أن ابن المعتز بدا غير محدد للمفهوم في حد قوله السابق، ولكنه يُعد من المؤيدين لأنه لم يظهر امتعاضاً فيما عرضه، فضلاً عن كونه وسع في مدلول المجاز. ونجد أن بعض العلماء، عندما يشيرون الى المجاز، يعدونه معرفة من المعارف الاسلامية، فلا يقولون بالتأييد او

(١) تأويل مشكل القرآن ١٠٤ .

(٢) سورة محمد آية ٢١ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ١٣٢ .

(٤) المصدر السابق ١٣٣، وينظر قوله قبلها ١٠٩ .

(٥) كتاب البديع ٢١ .

الرفض، ومن أولئك اسحاق بن ابراهيم بن وهب (ت ٣٣٤هـ) الذي يقول: «إن ألفاظ العرب أكثر من معانيهم، وليس هذا في لسان غير لسانهم، فهم يعبرون عن المعنى الواحد بعبارات كثيرة، ربما كانت مفردة له، وربما كانت مشتركة بينه وبين غيره، وربما استعملوا بعض ذلك في موضع بعض على التوسع والمجاز»^(١)، فهو لم يذكر تأييد او رفض، ولم يعط حتى مثلاً واحداً، يقاس عليه، ومفهوم المجاز يبقى شيئاً عادياً عند غيره من العلماء المعتدلين فقد ذهب القاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني (ت ٣٦٦هـ) إلى أن الاستعارة تحل محل انواع المجاز جميعها^(٢)، ويقول ابو بشر الأمدى (ت ٣٧٠هـ): «وإنما تستعير العرب المعنى لما ليس له اذا كان يقاربه او يدانيه او يشبهه»^(٣) نستشف من قوليهما أنهما كانا يؤكدان وجود المجاز في اللغة عامة مع أنهما لا يخرجانه عن مدلول الاستعارة، ولم يصرحاه في ثنايا كتابيهما. وقد حذا حذوهما ابو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٦هـ) في قوله «فاللفظ المستعار قد نقل عن اصل الى فرع للبيان»^(٤)، ويبدو أن مصطلح المجاز ودلالته الواضحة عادت للتوكيد مرة أخرى عندما تصدى لها ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) بالبحث والتعريف فقال: «إنما يقع المجاز ويُعدل اليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن عُدمت هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة»^(٥)، ولم يقتصر الأمر عنده في تلك الحدود بل أكد أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك في عامة الافعال، نحو قام زيد، وقعد عمرو وانطلق بشر، وجاء الصيف، وانهمز الشتاء، ولم يكتف بذلك بل اجتهد مع التعصب للمجاز فقال «واعلم أن

(١) البرهان في وجوه البيان ١٤٢.

(٢) الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤١.

(٣) الموازنة بين ابي تمام والبحراني ٢١٣.

(٤) ثلاث رسائل في اعجاز القرآن / رسالة النكت ٧٩.

(٥) الخصائص ٢/ ٤٤٢.

جميع ما اوردها في سعة المجاز عندهم ، واستمراره على ألسنتهم يدفع وقع الحُسن الى حسن القياس على حذف المضاف وإن لم يكن حقيقة»^(١) ، فهو يرى اذْنُ أَنَّ القياس حَسَنٌ على المجاز، مع علمه برأي العلماء واختلاف وجهات النظر فيه . ويبدو أنَّ تعصبه ذلك جاء مماثلاً لرأي استاذِه ابي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ومقابلاً له ، لأنَّه اورد نصاً لأستاذِه قائلاً : «قال لي أبو علي ، قولنا قام زيدٌ بمنزلة قولنا خرجت فاذا الأسدُ تعريفُهُ تعريفُ الجنس ، كقولك الأسدُ أشدُّ من الذئب ، وانت لا تريد أنك خرجت وجميع الأسد التي تناولها الوهم على الباب وإنما أردتُ خرجتُ فاذا واحد من هذا الجنس بالباب ، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازاً لما فيه من الاتساع ، والتوكيد والتشبيه»^(٢) ، غير أنَّ ذلك التعصب للمجاز كان دالة شك عند المتأخرين فقد ذكر الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) نقلاً عن السبكي (ت ٧٧١هـ) «وحكى التاج السبكي عن خط الشيخ تقي الدين بن الصلاح أنَّ ابا القاسم بن كج حكى عن ابي علي الفارسي انكار المجاز، فقال امام الحرمين في التلخيص والغزالي في المنحول لا يصح عن الاستاذ هذا القول، واما عن الفارسي فإنَّ الامام ابا الفتح بن جني تلميذ الفارسي ، وهو اعلم الناس بمذهبه لم يُحك عنه ذلك، بل حكى عنه ما يدل على أثباته»^(٣) .

وبدا ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) عندما نظر في المجاز مُقلداً لمن سبقه من الذين قالوا فيه وقرنوه بالاستعارة ، فدلالة الامر توضح أنه كان راضياً على ما سار عليه اللغويون والبلاغيون الذين حددوه بالاستعارة . وذلك واضح في

(١) المصدر السابق ٢/ ٤٤٧ - ٤٥١ ، ومختصر الصواعق المرسله ٢٨٧ .

(٢) الخصائص ٢/ ٤٤٩ .

(٣) تاج المروس ٨/١ من المقدمة .

قوله «فهذا تأويل قولنا «مجاز» اي أنّ الكلام الحقيقي يمضي لسنته لا
يعترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه. ومنه قول الشاعر:
ألم تر أنّ الله اعطاك سورةً ترى كلّ ملك دونها يتذبذب
بأنك شمسُ والملوك كواكبُ اذا طلعت لم يبد منها كوكبُ
فالمجاز هنا عند ذكر السورة، وإنما هي من البناء^(١).

وقد ايد ابو هلال العسكري (ت ٣٩٥) وجود المجاز في اللغة بيد أنه
لم يحدده بمصطلح معين، فمرة هو كناية^(٢)، واخرى هو استعارة^(٣) فالمجاز
عنده غير محدد الدلالة، وايد المجاز مع عدم تحديد الدلالة ايضاً ابو بكر
محمد بن الخطيب الباقلائي (ت ٤٠٤هـ)، حيث اعطاه معنى البديع
والاستعارة في قوله عن بيت امرئ القيس.

وقد اغتدي والطيّر في وكناتها بمنجرٍ قيد الأوابد هيكل
فقال «قيد الاوابد عندهم من البديع ومن الاستعارة، ويروونه من الالفاظ
الشريفة»^(٤).

وقد اعاد ابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ) ما قاله السابقون من الذين
أيدوا المجاز، مع اضافته لبعض الاقوال التي يمكن بها تحديد تأييده
للمجاز، فذكر «ومعنى المجاز طريق القول كما نقول قُمتُ مقاماً،
وقلت مقالاً، حكى ذلك الحاتمي، ومن كلام عبدالله بن مسلم بن قتيبة؛
لو كان المجاز كذباً لكان أكثر كلامنا باطلاً»^(٥) ثم أنّ ابن رشيق قد أكد بأنّ

(١) الصحاحي في فقه اللغة ١٦٨.

(٢) كتاب المنايع ١/ ٢٦٨.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٢٧٦.

(٤) اعجاز القرآن ١٠٧-١٠٩.

(٥) العمدة ١/ ٢٦٦.

المجاز ابلغ من الحقيقة، واحسن موقعاً في القلوب، والاسماع، وما عدا الحقائق من جميع الالفاظ ثم لم يكن مُحالاً مُحضاً فهو مجاز»^(١)؛ ومن قوله الذي مرّ نذكر أنه من المتحمسين للمجاز والمؤيدين له بشدة.

وما أن نستمر في تفصي آراء علماء المغرب العربي حتى نجد أن ابن حزم الاندلسي (ت ٤٥٦هـ) يرى رأي طائفة من أهل السنة بكون المجاز يدخل اللغة، وتخلو منه لغة القرآن، إلا في الآيات التي تمّ نقل ألفاظها عن موضعها اللغوي، وهي التي امرنا الله أن نتعبد بالعمل بمعناها دون الالتزام بألفاظها، فقال ابن حزم «فكل كلمة نقلها تعالى عن موضعها في اللغة الى معنى آخر، فإن كان تعبدنا بها قولاً وعملاً كالصلاة، والزكاة، والحج، والصيام، والربا وغير ذلك، فليس شيء من هذا مجازاً، بل هي تسمية صحيحة، واسم حقيقي لازم وضعه الله تعالى، وأما ما نقله الله تعالى عن موضوعه في اللغة الى معنى تعبدنا بالعمل به دون أن نسميه بذلك الاسم فهذا المجاز»^(٢)، كقوله تعالى «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة»^(٣).

ندرك من خلال ما ذكره ابن حزم أن مفهومه للمجاز يرتبط بمفهوم عقائدي ديني لأنه يُخضع الالفاظ لظواهرها الدلالية.

وبعد ما مرّ نرى أن مسألة المجاز ودلالته وتأنيده ترجع مرة أخرى الى الاقتران بمناصفة الحقيقة، وذلك يظهر جلياً عند ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) حيث لم يرفض المجاز ولم يؤيده، كما يتضح من قوله «إن أحد الاصول في حسن وضع الالفاظ موضعها حقيقة او مجاز لا ينكره الاستعمال

(١) المصدر نفسه : ٢٦٦/١ .

(٢) الاحكام في اصول الاحكام ٤١٣/٤ .

(٣) سورة الاسراء آية ٢٤ .

ولا يبعدُ فيه»^(١)، فهو لم ينشغل بمسألة التأييد او الرفض بل همهُ مواقع المفردات ونظمها، بل بناؤها المؤدي الى حسن المعنى والسياق العام للمفهوم، وعندما نتقدم في عصر الازدهار البلاغي يعود بنا الواقع الى مسألة وجود المجاز في القرآن فنجد أنَّ حقيقة الأمر تؤكد كون اغلب رجال اللغة والادب يؤيدون أنَّ المجاز يدخل القرآن واللغة على حدِّ سواء، لأن القرآن نظم وسيلة اللغة حتّى وإن كان مصدره قدسي، لأنّه يُريد الغاية من الوسيلة، وغاية الوسيلة همّ الناس، فلا بُدَّ اذن أن يخضعه خالقه لما قدر لهم أن يكونوا غايةً، وسيلتها لغتهم، لذلك نجد أنَّ الامام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١) يرى أن «بطالب الدين حاجة ماسة اليه من جهات يطول عدها، وللشيطان من جانب الجهل به مداخل خفية يأتيهم منها، فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون، ويلقيهم في الضلالة من حيث ظنوا أنهم يهتدون»^(٢).

وعندما ننصرف الى معرفة رأي بعض المفسرين نجد أنَّ أشد الناس تصرفاً في التفسير بالمجاز هو (الزمخشري) (ت ٥٣٨هـ) حيث كان يفسر الآيات القرآنية بالمجاز، فهو عندما يتعرض الى تفسير قوله تعالى «ولقد انزلنا اليكم آيات مبيّنات؛ ومثلاً من الذين خلوا من قبلكم وموعظة للمتقين»^(٣)، يقول هي «الآيات التي بينت في هذه السورة، وأوضحت في معاني الاحكام والحدود، ويجوز أن يكون الأصل مبيناً فيها فاتسع في الظرف، وقرىء بالكسر اي بينت هي الاحكام والحدود، جعل الفعل لها على المجاز او من بين بمعنى تبيين»^(٤).

(١) سر الفصاحة: ١٢٤.

(٢) اسرار البلاغة: ٤٣٥.

(٣) سورة النور آية ٣٤.

(٤) الكشاف ٦٧/١.

وتبدو مسألة التأييد الانكار واضحة وجلية عند مَنْ بحث في المجاز من المتأخرين .

فترى ابن الاثير (ت ٦٣٧هـ) عندما يتعرض الى الرافضين او المؤيدين وإن كان غير محدد لهم بالأسماء بيد أنه يعلن عن وقوفه موقف الاعتدال فيقول «وقد ذهب قومٌ الى ان الكلام كله حقيقة لا مجاز فيه ، وذهب آخرون الى انه كله مجاز لا حقيقة فيه . وكسلاً هذين المذهبين فاسدٌ عندب ، وسأجيب الخصم عما ادعاهُ فيهما ، فأقول كلُّ النزاع أن اللغة كلها حقيقة او أنها كلها مجاز ، ولا فرق عندي بين قولك أنها كلها حقيقة أو أنها كلها مجاز ، فإن كلا الطرفين عندي سواء لأنَّ منكرهما غير مُسلم لهما ، وأنا بصدد أن ابين أن في اللغة حقيقة ومجازاً»^(١) . ثم أنه يدعّم رأيه فيقول «واعلم أن كل مجاز لا بُدَّ له من حقيقة نقل عنها الى حالته المجازية ، فكذلك ليس من ضرورة كل حقيقة ان يكون لها مجاز»^(٢) . ويبدو أن مسألة الاعتدال تلك لم تكن سهلة بل كانت موضعاً وسطاً لتلقي آراء المعارضين للمجاز او المؤيدين له ، حيث جحد بعضهم المجاز وعنف المغالين والمسرفين في وجوده ، ومن هؤلاء محمد بن الموصلي الذي انكر وجوده بدلالة اصل الحقيقة حيث قال «إن القائلين بالمجاز منهم مَنْ اسرف فيه وغلا حتى ادعى أن أكثر ألفاظ القرآن بل أكثر اللغة مجاز ، واختار هذا جماعة ممن يتسبب الى التحقيق ، والتدقيق ولا تحقيق ولا تدقيق ، وإنما هو خروج عن سواء الطريق ، ومفارقة التوفيق ، وهؤلاء إذا ادعوا أن المجاز هو الغالب ، صار هو الاصل ولا يصح قولهم ، الاصل الحقيقة ، وإذا تعارض المجاز والحقيقة تعينت الحقيقة»^(٣) ، وقال ابن برهان ، قال الاستاذ ابو

(١) المثل السائر ١/ ١٠٦ .

(٢) المصدر السابق ١/ ١١٠ .

(٣) مختصر الصواعق ٢٨٧ .

اسحاق الاسفرايني «لا مجاز في لغة العرب»^(١)، أما المؤيدون للمجاز فلم يتحاملوا على منكريه بل رأوا في انكاره جحد للضرورة في بقاء اللغة وتوسعها وتعطيل لجانبها الحسن. قال ابن برهان بعد كلام اوردته «ومنكر المجازات في اللغة جاحد للضرورة، ومعطل محاسن لغة العرب»^(٢)، قال امرؤ القيس:

فقلت له لما تمطي بصلبه وأردف اعجازاً وناء بكلكل

وليس لليل صلب ولا أرداف.

ومهما يكن من حقيقة الأمر في الوقوع أو عدمه، فإن المعتدلين كان لهم التسوية في ادارة كفتي النزاع، بذكر آراء الطرفين، والتعليق عليها احياناً، والسكوت احياناً اخرى بعرض الرأيين تاركين لمن اراد أن يفكر في المجاز حرية الاختيار، فمن الذين تعرضوا للآراء ولم يسكتوا الزركشي (ت ٦٥١هـ) حيث قال «وأما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن، والجمهور على الوقوع، وانكره جماعة منهم ابن العاص من الشافعية، وابن خويز منداذ من المالكية، وحكي عن داود الظاهري وابنه، وابي مسلم الاصبهاني، وسبهم أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة الى المجاز إلا اذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وهو مستحيل على الله سبحانه، وهذا باطل، ولو وجب خلو القرآن من المجاز، لوجب خلوه من التوكيد والحذف، وتثنية القصص وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شرطه الحسن وقد افردته بالتصنيف الامام ابو محمد بن عبد السلام وجمع فأوعى»^(٣)، وقد أيد الاعتدال في الرأي العلوي (ت ٧٤٥هـ) ذاكراً آراء الطائفتين احياناً المنكرة

(١) تاج العروس ٨/١ من مقدمة التاج.

(٢) تاج العروس ٨/١ من المقدمة.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢/٢٥٥، وفي معناه ينظر معترك الاقران للسيوطي ١/٢٤٦، والاتقان في علوم القرآن ٢/٣٦.

والمؤيدة، فقد قال في بعض ردوده «أعلم أن من الناس من زعم أن اللغة حقيقة كلها، وانكر المجاز، وزعم أنه غير وارد في القرآن ولا في الكلام، ومنهم من زعم أن اللغة كلها مجاز، وأن الحقيقة غير محققة بها، وهذان المذهبان، لا يخلوان من فساد، فانكار الحقيقة في اللغة افراط، وانكار المجاز تفريط، فإن المجازات، لا يمكن دفعها وانكارها في اللغة، فإنك تقول رأيت الأسد، وغرضك الرجل الشجاع، ولا يمكن أيضاً انكار الحقائق، كاطلاق الأرض والسماء على موضوعيهما، وايضاً، فإنه، اذا تقرر المجاز وجب القضاء بوقوع الحقائق، لأنه من المحال أن يكون هناك مجاز من غير حقيقة، فاذا بطل هذا القول، فالمختار هو الثالث وهو أن اللغة، والقرآن، مشتملان على الحقائق والمجازات جميعاً»^(١).

ويبدو أن امر الاعتدال في وقوع المجاز في القرآن او اللغة هو الارجح حيث ان الذين أتوا بعد العلوي واغلبهم من البلاغيين اتفقوا كما يذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) على أن المجاز ابلغ من الحقيقة^(٢)، ومع ذلك نجد أن السيوطي نفسه يميل الى الاعتدال حيث ينقل آراء المنكرين في كون المجاز اخا الكذب والقرآن منزه عن الكذب، والمجاز لا يلجأ اليه إلا بعد أن تضيق الحقيقة في تلبية الحاجة^(٣)، ثم ينقل آراء المؤيدين بأن ما قاله المنكرون تهمة باطلة اذ لو سقط المجاز من القرآن لسقط شطره الحسن، ولا يجزم بتأييده لأحد الرايين، بل يقول بأنه قد لخص كتاب الامام عز الدين ابن عبد السلام* مع زيادات في كتاب اسماء «مجاز الفرسان الى مجاز

(١) الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ٤٥/١.

(٢) معترك الاقران ٢٤٦/١، والاتقان في علوم القرآن ٣٦/٢.

(٣) المصدران السابقان ٢٤٦/١، ٣٦/٢.

(*) اشار اليه الزركلي (ت ٦٥١هـ) في كتابه البرهان في علوم القرآن ٥/٢.

القرآن»، وفي كلِّ ما مرَّ نستطيع أن نقول إنَّ أمر المجاز تأييد المجاز يسير في اربعة منحنيات :

الاول : إنَّ أكثر اللّغة مجاز ولا تخلو من حقيقة .

الثاني : إنَّ اللّغة كلّها مجاز .

الثالث : إنَّ المجاز في اللّغة فقط والقرآن يخلو منه .

الرابع : إنَّ المجاز موجود في اللّغة والقرآن على حدِّ سواء واصحاب الرأي الأخير هم المعتدلون الذين تمسكوا بما دلت عليه بعض الآيات القرآنية من ذلك قوله تعالى «وما ارسلنا من رسولٍ إلا بلسان قومهِ ليبين لهم»^(١)، فاعتمادهم، ودليلهم ديني، لذلك اختلفوا في أيِّ الآيات يصح دخوله، وفي أيِّ منها لا يصح الدخول؟، ومن الطبيعي أن يختصموا في تحديد الآيات، لأنهم قد يعتمدون التأويل في التفسير، وتلك مسألة تقوم على سعة تعلم المفسر وشده معرفته، ولا نرى فيما اقروه من داعٍ لأجل أن يوضح، لأن وجود المجاز أو عدم وجوده واضح عندهم بأدلة وحجج يسوقها كل فريق منهم^(٢)، ولا تحتاج تلك الأدلة الى عرضٍ ومناقشةٍ .

المنكرون للمجاز:

تبين فيما سبق بأن فكرة المجاز كانت معروفة عند العرب^(٣)، ولكنها لم تك تحمل المدلول والمصطلح الذي حددت اصوله واقرت قواعده فيما بعد، إلا أن دلالاته ومفهومه قد بدت تتجسد عندما ظهرت الحاجة الى استخدامه في تفسير القرآن ولعلَّ ابا عبيدة معمر بن المثنى، كما قدمنا، هو

(١) سورة ابراهيم الآية : ٤ .

(٢) المجاز في البلاغة العربية : ١٤٦ وما بعدها .

(٣) ينظر : مبحث (المؤيدون للمجاز) في البحث نفسه .

أول مَنْ أشار إليه في كتابه مجاز القرآن، وذلك في اواخر القرن الثاني الهجري، غير أنَّ تلك الفكرة على الرغم من وجود مبررات لابي عبيدة في استخدامها لها^(١)، قد وجدت شيئاً من المعارضة والانكار حتى في بداية عرضها حيث تصدئ لها بعض علماء العصر من العرب الصليبية، لأنهم رأوا في كتاب ابي عبيدة كتاب تفسير للقرآن بالرأي دون الاعتماد على التفسير بالمأثور، وذلك كان من المتحرج فيه عندهم، لأن التفسير بالرأي لم يك قد استوى بعد، وإن العلماء يتحرجون منه، ويتقيدون بالرواية والمأثور عن الرسول ﷺ، والصحابة رضي الله عنهم، ومن ذلك الحين، بدت مسألة انكار المجاز مسألة دينية تفسيرية، لذلك ارتبط انكار المجاز وتأييده ببعض علماء اللغة والبلاغة، وطائفة كبيرة من الاصوليين وعلماء التفسير، ولعلَّ بداية الانكار كانت فيما نقله ابن الانباري (ت ٥٧٧هـ) في كتابه «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» عن قول الفراء (ت ٢٠٧هـ): «وقال سلمة: سمعت الفراء يقول لرجلٍ لو حمل اليَّ ابو عبيدة، لضربتة عشرين في كتاب المجاز»^(٢)، فيستخلص من قوله ذلك أنه معارض للطريقة التي سار عليها ابو عبيدة في تفسيره للآيات القرآنية، وليس لتأويله للمفاهيم اللغوية اثناء عرضه، للدلالة المجازية، لأنَّ الفراء نفسه استخدم المجاز في كتابه «معاني القرآن»، وأنَّ كان غير واضح الدلالة عنده، ويتأيد الرفض للمجاز عند الاصمعي (ت ٢١٦هـ)، قال «التوزي بلغ ابا عبيدة أنَّ الاصمعي يعيب عليه تأليفه كتاب المجاز في القرآن، وإنه قال يفسر ذلك برأيه، قال، فسأل عن مجلس الاصمعي في أيِّ يوم هو، فركب حماره في ذلك، ومر بحلقة الاصمعي،

(١) لعلَّ من أهم دواعي تأليف ابي عبيدة لكتابه، هو كون غير العرب من الذين دخلوا الدين الاسلامي. احتاجوا الى فهم معناه. لأنهم لم يكونوا على جانب واسع من ادراك اساليب العرب، وصياغتهم للالفاظ، فضلاً عن عدم فهمهم للالفاظ العربية. ولا ننسى أنَّ ابا عبيدة نفسه لم يك من العرب الصليبية بل كان يهودي الاصل على الرغم من معرفته بلغة العرب وفهمه لفكرهم.

(٢) الكتاب المذكور / ٨٧.

فنزّل عن حمارة، وسلم عليه، وجلس عنده، وحادثه ثم قال له يا ابا سعيد، ما تقول في الخبز، قال هو الذي تخبزه وتأكله، فقال له، ابو عبيدة، فسرت كتاب الله برأيك، قال الله تعالى: ﴿إني، اراني أحمل فوق رأسي خبزاً﴾^(١) فقال له الاصمعي هذا شيء بان لي فقلته، ولم افسره برأيي فقال له ابو عبيدة وهذا الذي تعيبه علينا كله شيء بان لنا فقلناه، ولم نفسره برأينا ثم قام، فركب حمارة وانصرف^(٢) يتضح مما دار من محاوره أن الاصمعي لم يك رافضاً إلا للطريقة التي عالج بها ابو عبيدة تفسيره للقرآن وما كان محتجاً على المجاز وتأويله، ويبدو أن فكرة الانكار أخذت طابعاً واسعاً عندما دخلت إليها آراء أصحاب المذاهب.

فالاصوليون، كابي الحسن البصري، وامثاله كانوا معتدلين حيث حددوا مفهوم المجاز بنص اهل اللغة بقولهم هذا حقيقة وهذا مجاز^(٣)، «فاللفظ والمعنى إما أن يتحدا فهو المفرد كلفظة الله، فإنها واحدة، ومدلولها واحد، او يتعددا في الالفاظ المتباينة، كالانسان، والفرس، وحينئذ إما أن يمتنع اجتماعهما كالسواد والبياض، وتسمى المتباينة المتفاضلة...»^(٤) الخ، ما قرروا. واعتدل اصحاب المذاهب الأخرى، فالشافعي الذي يعد أول من جرد في اصول الفقه لم يميز بين الحقيقة و المجاز، وكذلك الامام مالك^(٥)، ولكن الامر بدا مختلفاً عند احمد بن حنبل الذي أقر في كتابه «الرد على الجهمية» بأن في قوله تعالى «إنا ونحن»، ونحوه في القرآن، دالة على المجاز بقول الرجل إنا سنعطيك وإنا سنفعل،

(١) سورة يوسف آية / ٣٦.

(٢) نزّهة الألباء في طبقات الادباء ص ٨٧-٨٨. ووفيات الاعيان ٥ / ٢٣٧.

(٣) كتاب الايمان ٧٣، والمزهر ١ / ٣٦٨.

(٤) المزهر ١ / ٣٦٨.

(٥) كتاب الايمان ص ٧٢-٧٣.

فهذا هو المجاز، وبذلك احتج أيضاً أصحابه من مؤيدي المجاز، مثل القاضي ابي يعلى، وابن عقيل، وابي الخطاب، وغيرهم، غير أن جماعة اخرى من أصحاب ابن حنبل، انكروا أن يكون في القرآن مجاز كابي الحسن الجزري، وابي عبدالله بن حامد، وابي الفضل التميمي بن ابي الحسن التميمي^(١)، فتأثر بهؤلاء فريق من المالكية مثل محمد بن جرير مندر، وداود بن علي، وابنه ابي بكر، ومنذر بن سعيد البلوطي وقد صنف الاخير مؤلفاً، اقر فيه الانكار، وقدم الأدلة على عدم وجوده^(٢)، ولعل من اهم ادلة منكري المجاز ورافضي وجوده في القرآن ما يأتي :

أولاً : إنَّ الله سبحانه وتعالى ، لو خاطب بالمجاز لكان يجوز وصفه بأنه متجاوز، ومستعير، وهذا غير لائق بالحكمة الالهية .

ثانياً : إنَّ المجاز لا ينبىء عن معناه، بنفسه، فورود القرآن به يؤدي الى ان لا يعرف مراد الله سبحانه، فيفضي الى الالباس وهو منزه عنه .

ثالثاً : إنَّه لا فائدة في العدول الى المجاز مع امكان الحقيقة، فالعدول اليه يكون عبثاً لا حاجة اليه .

رابعاً : إنَّ كلام الله حق وصواب، وكل حق فله حقيقة، وكل ما كان حقيقة، فلا يدخله المجاز^(٣) .

خامساً : إنَّ المجاز اخو الكذب والقرآن منزه عنه، وإنَّ المتكلم لا يعدل اليه إلا اذا ضاقت به الحقيقة، فيستعير ما يريد الدلالة عليه، وهذا محال على الله سبحانه وتعالى^(٤) .

(١) كتاب الايمان ص ٧٣ .

(٢) المصدر نفسه ص ٧٣ .

(٣) كتاب الطراز (العلوي) ١ / ٨٤-٨٥ .

(٤) الانتقان في علوم القرآن ٢ / ٣٦ .

وذلك الأمر طبيعي عند علماء المذاهب والاديان، ولكنه يبدو أكثر اتساعاً، واشمل عندما يتقدم الزمن، فيتجه الأمر صوب اللغة عموماً، ويقف منكروه عند ظاهر النص دائماً، فلا يصرحون بخلافه، ولعلّ ابا اسحاق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الاسفرايني (ت ٤١٨هـ) قد تطرف كثيراً فقال «لا مجاز في لغة العرب»^(١) لأنّ الكتب التي اوردت قوله، لم تقدم ادلته وحججه لاثبات تلك المقولة، فضلاً عن عدم وجود مؤلفات تؤيد ما ذكره اللهم إلا ترجمات له واشارة الى انكاره المجاز^(٢)، غير أنّ رأيه قد تأيد فيما بعد عند العلماء المتأخرين، من امثال ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) الذي قال «وقد انكرت طائفة أن يكون في اللغة مجاز بالكلية، كأبي اسحاق الاسفرايني وغيره، وقوله غور لم يفهمه كثير من المتأخرين»^(٣)، ولم يقتصر ابن تيمية على ما ذكر بل قدّم الادلة على ما اراد ذكره، فرأى أنّ الحقيقة، والمجاز من عوارض الألفاظ، وهو تقسيم حادث بعد أن انقضت القرون الثلاثة الأولى من الهجرة، وقد ذهب ابن تيمية الى ابعده من ذلك فقال بأنّ المجاز لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم باحسان، ولا احد من الأئمة المشهورين في العلم، مثل مالك، والثوري والاوزاعي، وابي حنيفة، والشافعي، كما لم يتكلم به احد من أئمة اللغة والنحو مثل الخليل، وسيبويه، وابي عمرو بن العلاء ونحوهم^(٤)، وآخر ما قرره هو كون اللغة العربية كلها حقيقة، ولا يوجد فيه مجاز، وقدّم لما ذهب اليه ادلة حواها كتابه الايمان، ويبدو لنا من خلال اطلاعنا على الكتاب المذكور أنّ نفيه للمجاز في اللغة عموماً، ذو اطار ديني ايضاً، لأنّ معظم امثله واستشهاداته منصبه

(١) المزهر ١ / ٣٦٤، وينظر عنه كتابي الايمان ص ٧٤، وكتاب المجاز في البلاغة العربية ص ١٥٠.

(٢) ينظر ما ذكره مؤلف المجاز في البلاغة العربية ص ١٥٠ / هامش / ٢.

(٣) مختصر الصواعق المرسله ص ٢٤٣.

(٤) كتاب الايمان ص ٧٢.

على القرآن الكريم ، والحديث النبوي ، فقد قال «كل لفظ موجود في كتاب الله ، وحديث رسوله ، مقيد بما يبين معناه ، فليس في شيء من ذلك مجاز بل كله حقيقة»^(١) . وقد سَخَف من وقوع المجاز في الكلمة لأنها لا تأتي إلا مقيدة في الكلام ، لكون العرب في فطرتها لا تتصور افادة الكلمة المفردة اذ لم تضع لفظة (كلمة) اصلاً للدلالة على الجزء المفرد من اجزاء الكلام ، بل وضعتها للكلام العام المفيد ، وكون وضعه على الكلمة المفردة اصطلاح نحوي^(٢) ولأجل اثبات ما ذكره قدم آيات قرآنية كثيرة ، واحاديث نبوية متعددة من ذلك قوله تعالى «وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولداً ، ما لهم به من علم ، ولا لأبائهم ، كبرت كلمة تخرج من افواههم ، إن يقولون إلا كذباً»^(٣) ، وقوله سبحانه «وجعلها كلمة باقية في عقبه»^(٤) ، وقول النبي ﷺ «اصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد»

ألا كل شيء ما خلا الله باطل^(٥)

وصرح بعد ذلك بأنه «اذا كان كل اسم ، وفعل وحرف يوجد في الكلام ، فإنه مقيد لا مطلق ، لم يجوز أن يقال للفظ الحقيقة ما دل مع الاطلاق والتجرد عن كل قرينة تقارنه» ، ومن خلال ما عرضه من مناقشات ، أقر أنه قد توصل الى نقض الاصول المهمة التي قام عليها المجاز ، فأكد حقيقة اللغة ، وقد أيده فيما اراده تلميذه ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) الذي بث آراءه في انكاره التأويل المجازي ، والركون الى اثبات الحقيقة ، من

(١) المصدر السابق ص ٨٩ .

(٢) كتاب الايمان ص ٨٣ .

(٣) سورة الكهف - الأيتان ٥٠ ، ٤٤ .

(٤) سورة الزخرف / الآية ٢٨ .

(٥) حديث / متفق عليه / ينظر كتاب الايمان ص ٨٤ / هامش ٦ .

خلال ما جاء في قصيدته النونية^(١) التي قال في بعضها:

هذا كلام الله ثمَّ رسوله وأئمة التفسير للقرآن
تأويله هو عندهم تفسيره بالظاهر المفهوم للأذهان
ما قال منهم قط شخص واحد تأويله صرف عن الرجحان
كلا ولا نفي الحقيقة لا ولا عزل النصوص عن اليقين فذان

.....

.....

.....

.....

فجعلتم للفظ معنى غير معناه لديهم باصطلاح ثان
وحملتم لفظ الكتاب عليه حتى جاءكم من ذلك محذوران
كذب على الالفاظ مع كذب على مَنْ قالها كذبان مقبوحان^(٢)
فهو يرد على الذين جعلوا للألفاظ معاني مجازية، وخاصة في القرآن
والحديث النبوي، فيؤكد أنهم، صنعوا محذورين، الأول الكذب على
الالفاظ حيث حملوها من المعاني ما لا تتحمل، فصرفوها قسراً واعتسافاً،
والثاني الكذب على مَنْ قال تلك الالفاظ حيث صوروا القول لغير
المقصود.

وقد جمع خلاصة افكاره في انكار المجاز في كتاب الصواعق
المرسلة بأن اطلق عليه اسم (طاغوت المجاز) فقال «هذا الطاغوت لهج به
المتأخرون، والتجأ اليه المعطلون، وجعلوه جنة يترسّون بها من سهام
الراشقين، ويصدون به عن حقائق الوحي المبين»^(٣) ثمَّ إنَّ ابن قيم

(١) وهي قصيدة تبلغ اكثر من سنة آلاف بيت من الشعر تناول فيها ابن قيم الجوزية اراء اصحاب
المذاهب والنحل، ورد عليها، بعد ان رجح ما ذهب اليه من مذهب.

(٢) شرح القصيدة النونية ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة ٢٤١.

الجوزية، ناقش آراء اصحاب المذاهب والملل، ورد عليهم بأدلة في كتبه جميعها والتي تطرق فيها الى ظاهرة المجاز، فكان على ما رأيت أشد الرافضين والمنكرين لتلك الظاهرة^(١).

ويبدو لنا أنّ رأي الاعتدال هو الأرجح، لأنه لا يمكن ان تكون اللغة كلّها حقيقة، فتتعدى عندها العاطفة والمشاعر والاحاسيس الخيالية احياناً، فالناس تستخدم الكثير من التشبيهات، والالفاظ المستعارة في عموم اتجاهات الحياة، فيقولون للفتاة الجميلة مثلاً، شمس او قمر وليس من المعقول أن تكون تلك الفتاة بمنزلة الشمس في نورها او القمر في ضوئه، بل هناك وجه شبه هو الحسن والجمال، والسمو والاتزان مثلاً، وتلك امور تخص المجاز، ويحتاج الناس الى الحقيقة ايضاً في اثبات المحسوسات، اذ لا بدّ من وجود امور ملموسة عند شخص معين لكي يوصف بصفة عامة او خاصة مميزة له، فنقول عن «س» من الناس إنه «ضرغام» او بطل عندما يقف امام حاكم في امرٍ ما ويواجهه بصراحة الواثق من نفسه، وذلك امام مرأى من الناس ومسمع، فيستعير المجاز الى الحقيقة الملموسة، وتلك امور لا تحتاج الى اعمال عقل بل تُدرك من خلال المشاهدة، أما وجود المجاز في القرآن فلعلّ خير مثالٍ عليه (مع ضرورة الاعتدال) قوله تعالى «يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ» ، فمن المعلوم . أنّ الله سبحانه وتعالى محسوس غير ملموس، وليس محدوداً بزمان. ولا بمكان، لذلك لا يمكن ربطه بجزئية الانسان، وهي يده، اذ كيف يتساوى الخالق مع المخلوق؟ فلو كان الامر كذلك لعجز الرسول ﷺ في بادية امر الرسالة امام منكري انزال القرآن

(١) ذهب د. مهدي صالح السامرائي (رحمه الله) الى ان ابن قيم الجوزية ايد المجاز وانكره ولم اجد الا كونه من المنكرين - ينظر في كتبه / مختصر الصواعق المرسله ٢٤١، وما بعدها، والفوائد ٧ وما بعدها، وشرح القصيدة النونية ٢٦٨-٢٦٩ وما بعدها.

واعجازه، وهم اصحاب عقل وفصاحة. بل كيف يحدّد ويوزن محسوسٌ بمحسوس، اذ لا بُدَّ من أن يوازن بين شيئين مختلفين لكي يوضع الثمن، وتحدد القيمة، حتّى وإن لم يكن هناك وجه شبه بين الخالق والمخلوق، وعلى أيّ وجه من الوجوه، فإذن لا بُدَّ من اللجوء الى المجاز لجذب حقيقة وجود جزئيات محسوس الانسان وهي يَدُهُ الى محسوسات مجاز الخالق سبحانه وهي شبه «اليد» أو «اليد غير المبصرة على رأي بعض التفاسير»، والحق يقال إنّ اللغة تحتاج الى المجاز احتياجها الى الحقيقة.

الدكتور حميد آدم تويني

ثبت المصادر والمراجع

- (١) الاتقان في علوم القرآن - السيوطي - جلال الدين عبدالرحمن (ت ٩١١هـ) ط ٣ - شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
- (٢) اثر القرآن في تطور النقد العربي الى آخر القرن الرابع الهجري د. محمد زغلول سلام - ط ٣ - دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.
- (٣) الاحكام في اصول الاحكام - ابو محمد علي بن حزم الاندلسي (ت ٤٥٦هـ) مطبعة الامام - القاهرة د. ت.
- (٤) اساس البلاغة - الزمخشري - جارالله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨) تحقيق الاستاذ عبدالرحيم محمود، مطبعة اولاد اورقاند - القاهرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.
- (٥) اسرار البلاغة - الجرجاني - عبدالقاهر بن عبدالرحمن (ت ٤٧١هـ)

ضبطه احمد مصطفى المراغي - مطبعة الاستقامة، القاهرة،
(د.ت.).

(٦) اعجاز القرآن - لابي بكر محمد بن الطيب (ت ٤٠٤هـ) تحقيق السيد
احمد صقر - دار المعارف - بصر د.ت.

(٧) البديع - عبدالله بن المعتز (ت ٢٩٦هـ) تحقيق اغناطوس
كراتشكوفسكي بريطانيا - ١٩٣٥م.

(٨) البرهان في علوم القرآن - للامام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي
(ت ٦٥١هـ) تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم - ط ١ - دار احياء

الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

(٩) البرهان في وجوه البيان - اسحاق بن ابراهيم بن وهب (ت ٣٣٤هـ)
تحقيق د. احمد مطلوب ود. خديجة الحديشي / ط ١ / مطبعة
العاني - بغداد د.ت.

(١٠) البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن - كمال الدين عبدالواحد
الزملكاني (ت ٦٦٧هـ) تحقيق د. خديجة الحديشي ود. احمد
مطلوب، مطبعة العاني / ط ١ / بغداد - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

(١١) البيان والتبيين - الجاحظ - عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ) تحقيق
عبدالسلام محمد هارون - ط ٤ - دار الفكر - بيروت - د.ت.

(١٢) تأويل مشكل القرآن - ابن قتيبة - ابو محمد عبدالله بن مسلم
(ت ٢٧٦هـ) شرحه وحققه احمد صقر - ط ٢ - دار احياء الكتب
العربية القاهرة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

(١٣) تاج العروس من جواهر القاموس - الزبيدي - محب الدين محمد
مرتضى الحسيني الواسطي (ت ١٢٠٥هـ) ط ١ / المطبعة الخيرية
مصر - ١٣٠٦هـ.

- (١٤) تطور دراسات اعجاز القرآن واثرها في البلاغة العربية، د. عمر الملا حويش - مطبعة الأمة - بغداد ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- (١٥) ثلاث رسائل في اعجاز القرآن - تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام - دار المعارف بمصر - د. ت.
- (١٦) الحيوان - الجاحظ عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ) - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - المجمع العلمي العربي الاسلامي - ط ٣ - بيروت - لبنان ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
- (١٧) الخصائص - لابي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - ١٩٥٢م.
- (١٨) الروض الباسم في الذب عن سنة ابي القاسم - الامام ابي عبدالله محمد بن ابراهيم اليماني (ت ٨٤٠هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان د. ت.
- (١٩) سر الفصاحة لابي محمد عبدالله بن محمد الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) تحقيق عبدالمثقال الصعيدي، مكتب ومطبعة محمد علي صبيح واولاده الازهر - مصر - ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.
- (٢٠) شرح القصيدة النونية - ابن قيم الجوزية / ابو عبدالله شمس الدين محمد بن ابي بكر (ت ٧٥١هـ) تأليف د. محمد خليل هراس / مطبعة الامام القاهرة - مصر - د. ت.
- (٢١) الصحابي في فقه اللغة، وسنن العرب في كلامها، احمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) - مطبعة المؤيد - القاهرة - ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م.
- (٢٢) الصناعتين - لابي هلال العسكري - الحسن بن عبدالله بن سهل (ت ٣٩٥هـ) تحقيق محمد علي البجاوي، ومحمد ابو الفضل ابراهيم ١٩٧١م.

- (٢٣) الصورة الفنية في المثل القرآني، د. محمد حسين علي الصغير
شركة المطابع النوزجية - دار الرشيد - بغداد ١٩٨١م.
- (٢٤) الطراز المتضمن لاسرار البلاغة، وعلوم حقائق الاعجاز، يحيى بن
حمزة بن علي بن ابراهيم العلوي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق سيد بن علي
المرصفي - مطبعة المقتطف، مصر - ١٣٣٢هـ، ١٩١٤م.
- (٢٥) العمدة في محاسن الشعر، وآدابه ونقده - ابن رشيق - ابو علي
الحسن القيرواني - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد - دار
الجيل / ط ٤ / بيروت ١٩٧٢م.
- (٢٦) العين - لابي عبدالرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)
تحقيق د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي - مطابع كويت
تايمز / الكويت ١٩٨٢م.
- (٢٧) الفوائد - ابن قيم الجوزية - ابو عبدالله شمس الدين محمد بن ابي
بكر (ت ٧٥١هـ) تصحيح زكريا علي يوسف - مطبعة الامام /
القاهرة / مصر / د. ت.
- (٢٨) كتاب الايمان، تأليف ابن تيمية، تقي الدين احمد بن
عبدالحميد (ت ٧٢٨هـ) - المكتب الاسلامي للطباعة والنشر -
دمشق - د. ت.
- (٢٩) الكتاب - سيبويه - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨١هـ)
المطبعة الاميرية الكبرى - بولاق - مصر - ١٣١٦هـ.
- (٣٠) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل من وجوه التأويل -
الزمخشري - أبو القاسم جارالله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)
انتشارات آفتاب - طهران - د. ت.
- (٣١) لسان العرب - ابن منظور - محمد بن مكرم بن علي الانصاري
(ت ٧١١هـ) دار صادر - دار بيروت ١٩٥٥م - ١٣٧٤هـ.

- (٣٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر - ابن الاثير - ابو الفتح ضياء الدين (ت ٦٣٧هـ) تحقيق د. احمد محمد الحوفي - ود. بدوي طبانة، مطبعة ومكتبة نهضة مصر - ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩.
- (٣٣) مجاز القرآن - لابي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ) تحقيق محمد فؤاد سزكين - ط ٢ - دار الفكر - بيروت - ١٣٩هـ - ١٩٧٠ م.
- (٣٤) المجاز في البلاغة العربية، د. مهدي صالح السامرائي - دار الدعوة حماة - سورية - ط ١/١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م.
- (٣٥) المجاز واثره في الدرس اللغوي د. محمد بدوي عبدالمعين - دار الجامعات العربية - مصر - د. ت.
- (٣٦) مختصر الصواعق المرسله - ابن قيم الجوزية - ابو عبدالله شمس الدين محمد بن ابي بكر (ت ٧٥١هـ) اختصره محمد بن الموصلي صححه زكريا علي يوسف، مطبعة الامام - القاهرة - د. ت.
- (٣٧) المزهري في علوم اللغة وانواعها - السيوطي - جلال الدين عبدالرحمن (ت ٩١١هـ) تحقيق محمد جاد المولى وآخرين / ط ١ / مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة - مصر - د. ت.
- (٣٨) معاني القرآن - ابو زكريا يحيى بن زياد - الفراء - (ت ٢٠٧هـ) تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار - مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥ م.
- (٣٩) معترك الاقران في اعجاز القرآن - السيوطي - جلال الدين بن عبد الرحمن بن بكر - (ت ٩١١هـ) تحقيق علي محمد البجاوي - دار الفكر - دار الثقافة العربية للطباعة والنشر - بيروت ١٩٦٩ م.
- (٤٠) معجم مقاييس اللغة - لابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون - ط ٢ - مكتبة ومطبعة - عيسى البابي الحلبي وأولاده - القاهرة - مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ م.

- (٤١) مفتاح العلوم - ابو يعقوب يوسف بن ابي بكر السكاكي (ت ٦٢٦هـ)
تحقيق اكرم عثمان اكرم - ط١ / مطبعة دار الرسالة - بغداد -
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- (٤٢) الموازنة بين الطائيين - ابو القاسم الحسن بن بشر الأمدي
(ت ٣٧٠هـ) تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد / ط٣ / المكتبة
التجارية الكبرى / مصر / د. ت .
- (٤٣) نزهة الألباء في طبقات الادباء - للانباري - ابي البركات كمال الدين
عبدالرحمن بن محمد بن الانباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق د. ابراهيم
السامرائي - مكتبة الاندلس - ط٢ / بغداد / ١٩٧٠م .
- (٤٤) الوساطة بين المتنبئ وخصومه - القاضي علي بن عبدالعزيز
(ت ٣٣٤) تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم وعلي محمد الجاوي
/ ط٢ / دار احياء الكتب العربية - مصر - د. ت .
- (٤٥) وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان - لابن خلكان - ابي العباس شمس
الدين احمد بن محمد بن ابي بكر (ت ٦٨١هـ) / حقه د. احسان
عباس / دار الثقافة - بيروت - لبنان - د. ت .